تيسير التجارة الدولية : نحو انسابية الاجراءات وزيادة حجم التبادل

الدكتور مروان القطب استاذ في الجامعة اللبنانية

مجلة الغدير العدد 74 (2017)

مقدمة[1]

انشئت منظمة التجارة العالمية كنتيجة لجولة مفاوضات الاورجواي (1986 – 1994) التي تمت في ظل اتفاقية الجات. وانتهت هذه الجولة في العام 1994 بتوقيع مجموعة كبيرة من الاتفاقات المنظمة للتجارة الدولية[2]، ومنها اتفاقية مراكش التي انشأت منظمة التجارة العالمية.

لقد ورثت منظمة التجارة العالمية الدور المحوري التي قامت به اتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية، وغدت المنتدى العالمي للتفاوض من اجل تحرير التجارة الدولية ، وفي ظل هذه المنظمة بدأت جولة مفاوضات متعددة الاطراف في العام 2001 في الدوحة وأطلق على هذه الجولة تسمية اجندة الدوحة للتنمية.

لم تنجح جولة الدوحة للمفاوضات في تحرير التجارة الدولية اذ اصطدمت بتحرير القطاع الزراعي، حيث تصر الدول النامية على تحرير هذا القطاع في حين ترفض ذلك الدول المتقدمة. وازاء الفشل في انجاز التحرير الكامل للتجارة الدولية ركزت الجهود الدولية على تيسير التجارة بين الدول الاعضاء بهدف زيادة حجم التجارة الدولية والتقليل من كلفتها .

ولاول مرة منذ العام 1994 تتفق الدول الاعضاء على ابرام اتفاقية جديدة هي اتفاقية تيسير التجارة الدولية وذلك في مدينة بالي الاندونيسية في العام 2013 ، وتضمنت هذه الاتفاقية قواعد ومبادئ على الدول الاعضاء العمل على التقيد بها من اجل تسهيل التجارة الدولية .

في هذه الدراسة سنتناول ماهية تيسير التجارة الدولية في الفصل الاول، ومضمون اتفاقية تيسير التجارة الدولية في الفصل الثاني ، واهم التطبيقات المتعلقة بتيسير التجارة الدولية في الفصل الثالث.

الفصل الاول : ماهية تيسير التجارة الدولية

يرتبط تيسير التجارة بتبسيط وتوحيد الإجراءات وتدفق المعلومات المتعلقة بنقل السلع من البائع إلى المشترى وسداد قيمتها. وتتعلق عملية تيسير التجارة الدولية بجميع مراحل سلسلة توريد السلع والتي تبدأ بشراء السلعة مرورا بنقلها وشحنها وعبورها الوكالات الحدودية وصولا الى المستورد لها ، ويقتضي ان تنطوي هذه الاجراءات على تسريع للعمليات والحد من التعقيد الاداري . كل ذلك بهدف زيادة حجم التجارة الخارجية وتخفيض كلفتها . وفي هذا الفصل سنتاول تعريف تيسير التجارة الدولية واهدافه و المبادئ التي تقوم عليه.

---

[1] هذه الدراسة من اعداد الدكتور مروان القطب استاذ المالية العامة في الجامعة اللبنانية في اطار ورشة عمل في مدينة الرياض لدى وزارة التجارة والصناعة السعودية في شهر كانون الاول من العام 2015.

[2] محمد عيسى عبد الله، موسى ابراهيم : العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المنهل اللبناني، بيروت 1998، ص 252.

اولا : تعريف تيسير التجارة الدولية

المقصود بتيسير التجارة الدولية اتخاذ اجراءات من شأنها زيادة انسابية تصدير واستيراد السلع عبر الموانئ المختلفة ، وبالتالي فإن أي إجراء يعمل على تسهيل المعاملات التجارية ويؤدي إلى تقليل الوقت والتكلفة في دورة المعاملة هو إجراء يناسب تيسير التجارة . وهذا يمكن تحقيقه من خلال إجراءات وعمليات أكثر كفاءة تزيد من القيمة دون زيادة في التكلفة، أو من خلال إزالة أي عبء لخسارة اقتصادية أو أوجه إسراف.

ولذلك فإن تيسير التجارة قد تشمل تدابير تتعلق بالآتي:

1- الشكليات والإجراءات والمستندات واستخدام رسائل نمطية وإلكترونية للمعاملات التجارية.
2- حركة مادية أسرع للبضائع من خلال إجراء تحسينات في أجهزة الجمارك بحيث تكون شفافة يمكن التنبؤ بها وموحدة، في الإطار التنظيمي والبنية الأساسية للنقل والاتصالات، فضلا عن استخدام تكنولوجيا المعلومات ومكننة الجمارك.
3- مناقشة ونشر المعلومات المتصلة بالتجارة في حينه على كل الأطراف المعنية :التجار، المشاريع، مقدموالخدمات والوكالات الحكومية. وذلك من خلال إنشاء آلية للتشاور، مثل هيئة لتيسير التجارة.

أما الأهداف الأساسية فهي تبسيط وتوحيد المستندات والإجراءات والعمليات بغية تنسيق الجمارك والممارسات المحلية سواء التنظيمية أوالتجارية تمشيًا مع الاتفاقات المتعددة الأطراف، سواء المعايير التجارية االملزمة مثل قواعد منظمة التجارة العالمية واتفاقيات منظمة الجمارك العالمية او الطوعية مثل الأعراف والممارسات الموصى بها لغرفة التجارة الدولية.

وتجدر الاشارة الى اتفاقية الجآت الموقعة في العام 1947 تضمنت قواعد تتعلق بتيسير التجارة الدولية في موادها الخامسة والثامنة والعاشرة[3] ، ومن الطبيعي ان تشكل هذه المواد الاساس الذي تبنى عليه اتفاقية تيسير التجارة التي وقعت في العام 2013.

ثانيا : اهداف تيسير التجارة الدولية

تهدف عملية تيسير التجارة الدولية الى زيادة انسابية التجارة الدولية وتقليل كلفتها ، وتعد مناسبة تمكن الادارة العامة من اجراء اصلاحات ادارية على مستوى ادارة الجمارك والادارة العامة برمتها.

1- زيادة انسيابية التجارة الدولية

[3] مصطفى سلامة : قواعد الجات ، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1998، ص 87.

ان تعقيد الاجراءات الجمركية واللوجستية في الموانئ سيؤدي حتما الى تراجع حجم التجارة الدولية والمتمثلة في الورادات والصادرات ، لان هذه الاجراءات ستؤدي الى طول مدة تخليص البضائع وزيادة كلفة الاستيراد والتصدير .

لذلك تهدف عملية تبسيط الاجراءات الجمركية وتسهيل عمليات الامداد اللوجستية الى زيادة حجم التجارة الدولية، فكلما استغرقت اجراءات التخليص الجمركي مهل اطول ادى ذلك الى استغراق وقت الشركات وحجب عنهم امكانية التوسع اكثر في حجم السلع المستوردة او المصدرة. وكلما كانت مهل تخليص البضائع اقصر فتشجع التاجر على زيادة حجم تجارته الدولية.

2- خفض كلفة التجارة الدولية

ان تعقيد الاجراءات الجمركية والعمليات اللوجستية في المرافئ سيؤدي حتما الى زيادة الاكلاف ، فتعقيد الاجراءات يستوجب تدخل مكتب متخصص في التخليص الجمركي ، كما ان تعدد المستندات المطلوبة وتأمينها من عدة جهات له كلفة يتكبدها التاجر، وستؤدي الى تقليص استثماراته في التجارة الدولية [4].

لذلك فان تيسير التجارة الدولية عن طريق تبسيط الاجراءات وتقليص المستندات المطلوبة سيؤدي الى تراجع كلفة التجارة الدولية ، وهذا ما اكدت عليه تقارير منظمة التجارة العالمية التي اعتبرت ان اتفاقية تيسير التجارة الدولية سيؤدي الى تخفيض التكلفة الاجمالية للتجارة الدولية بنسبة 14% بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض و13% بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط [5].

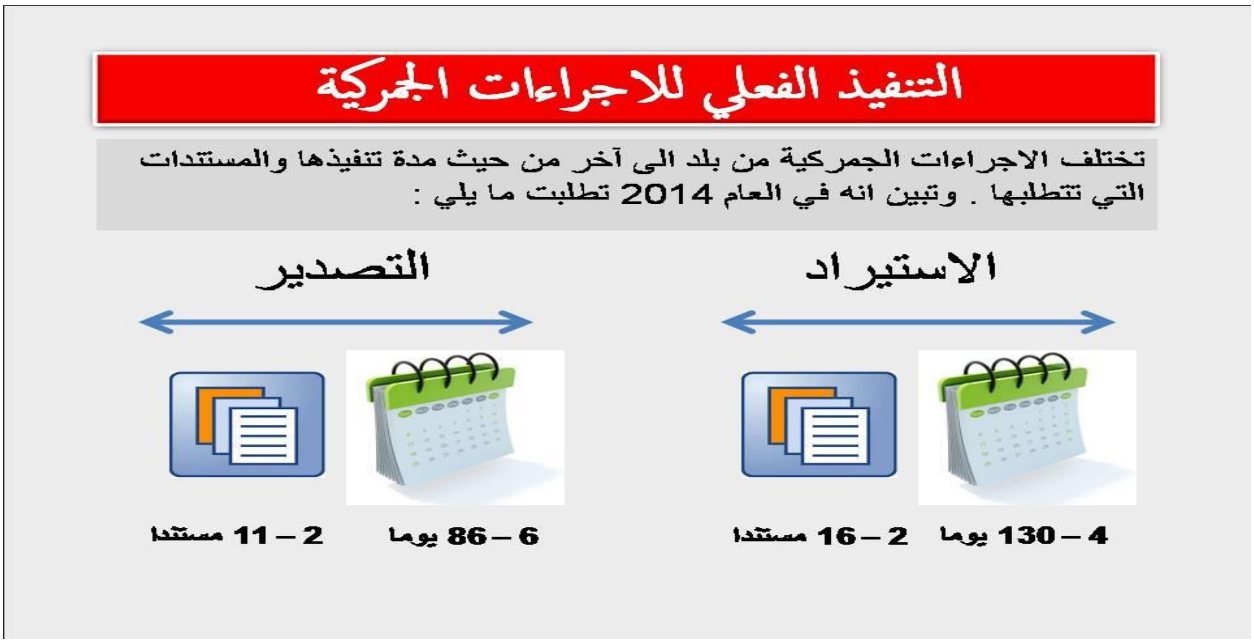

[4] Evdokia Moise: Trade Facilitation Indicators. the Impact on Trade Costs. OECD publishing. 2011. P2.

[5] قواعد تيسير التجارة كعامل لتمكين التجارة : الخيارات والمتطلبات، مذكرة من اعداد امانة الاونكتاد، جنيف ، 2014، ص 5.

ويرتبط مؤشر التجارة الدولية بصورة وثيقة بكلفة التجارة الخارجية ، ويرغب المستوردون والمصدرون دوما ان يتبادلوا السلع والخدمات بسهولة أكبر وموثوقية اعلى وتكليف اقل.

وتشير دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ان كلما انخفضت تكاليف التجارة العالمية 1% فان ذلك سيرفع الدخل على النطاق العالمي 40 مليار دولار اميركي وقسم كبير من هذه الزيادة سيذهب الى الدول النامية.

واضف الى ذلك ان تيسير التجارة الدولية من شأنه زيادة حجم هذه التجارة وبالتالي حجم الدخول الحقيقية المتولدة منها. كما ان الدول النامية والمتقدمة معا سيحققون المكاسب من جراء تيسير التجارة الدولية[6].

الا ان البعض ذهب الى ان تيسير التجارة الدولية سيؤدي الى زيادة واردات الدول النامية على حساب صادراتها ، مما سيعمق الخلل القائم في موازين مدفوعاتها . لكن الخبراء الاقتصاديين المؤديين لوجهات نظر منظمة التجارة العالمية اعتبروا ان موازين المدفوعات محكومة بعوامل اخرى لا ترتبط بتيسير التجارة الخارجية.

3- زيادة كفاءة الاجراءات الرسمية

اي تهدف عملية تيسير التجارة الدولية الى ان تصبح الاجراءات الرسمية اقل تعقيدا وأكثر شفافية وقابلة للتنبؤ في مجال التجارة الدولية[7] .

كما تسمح عملية تيسير التجارة الدولية من فرض مزيد من الرقابة على المعاملات التجارية الدولية والحفاظ على السلامة والامن العام وذلك عن طريق تتبع عمليات الاتجار غير المشروع وزيادة تحصيل الايرادات العامة التي تشكل الهدف الاساسي لادارة الجمارك.

كما تحد اجرءات تيسير التجارة من خطر التهرب الجمركي سواء عن طريق التقييم البخس او المعلومات غير الصحيحة في تصاريح الاستيراد، يرجع ذلك الى زيادة فعالية الاجراءات والانظمة الجمركية والتي تهدف الى ضبط فعال باقل اجراءات ممكنة .

4- مناسبة لاصلاح الادارة العامة

يعد تيسير التجارة الدولية اداة من ادوات التنمية لان معظم التدابير المتخذة تحتاج الى الاستثمار في القدرات البشرية واعادة الهيكلة وتعزيز الحوكمة الجيدة داخل الادارة العامة. وهذا سيؤدي حتما الى تنمية البلاد على المدى البعيد.

ان تيسير التجارة الدولية يتطلب اجراء اصلاح اداري لمؤسسات الدولة خصوصا لادارة الجمارك والمؤسسات التي تتولى ادارة الموانئ ، وهذا الاصلاح سيرتد ايجابا على مستوى التنمية البشرية المستدامة داخل الدولة .

[6] Silvia Sorescu: The Potential Impact of the Trade Facilitation on Developing Countries Trade. OECD publishing. 2013. P2.

[7] قواعد تيسير التجارة كعامل لتمكين التجارة ، المرجع السابق . ص4.

وهذا يتطلب اجراء تعديلات جذرية للانظمة الادارية والمالية المعتمدة من قبل الادارة العامة ووضع انظمة ممكننة تساعد على اجراء ضبط داخلي يمكن من زيادة فعالية الاجراءات وفي نفس الوقت من تبسيطها .

ان عملية تيسير التجارة الدولية تستلزم ورشة اصلاح اداري شامل داخل الادارة العامة وان كان لهذة الورشة كلفة مالية كبيرة الا ان زيادة حجم التجارة الدولية سيؤدي الى زيادة الايرادات العامة وبالتالي ستتوفر التغطية اللازمة مع مرور الزمن .

ثانيا: مبادئ تيسير التجارة الدولية

تخضع تيسير التجارة الدولية الى جملة مبادئ التي عملت منظمة التجارة العالمية على تكريسها كما قامت منظمات دولية اخرى بالاهتمام بموضوع تيسير التجارة الدولية وعلى الاخص البنك الدولي الذي قام بدور فاعل في هذا المجال[8] . ومن اهم هذه المبادئ :

1- الشفافية

تهدف الشفافية الى تعزيز مساءلة الادارة العامة ومحاسبتها عن التصرفات التي تقوم بها. ويستلزم ذلك الكشف عن المعلومات بطريقة يمكن للجمهور الوصول إليها بسهولة واستخدامها. ويمكن أن تشمل هذه المعلومات القوانين واللوائح والقرارات الادارية ذات التطبيق العام، والميزانيات، وقرارات الشراء والاجتماعات.

ويجب نشر المعلومات التنظيمية وتمكين المواطنين من الوصول اليها. وعلاوة على ذلك، ينبغي دعوة أصحاب المصلحة المعنيين وعامة الجمهور للمشاركة في العملية التشريعية، من خلال تقديم آرائهم ووجهات النظر حول القوانين المقترحة قبل سنها.

وتتحقق الشفافية بصورة اساسية من خلال المواقع الالكترونية التي تنشر كيفية انجاز المعاملات التي تتعلق بالتجارة الخارجية والمستندات المطلوبة والمهل اللازمة لانجازها . كما تمكن المواطنين من تتبع معاملاتهم الجمركية من تاريخ تسجيلها الى حين انجازها وتسليمها لهم . كما يقتضي نشر القوانين والقرارات التنظيمية المتعلقة بالاجراءات الجمركية والعمليات اللوجستية بحيث يمكن التنبوء بها من قبل المستوردين والمصدرين.

[8] وثيقة نهج استراتيجية التجارة الدولية ، منشورات البنك الدولي ، 2010، ص8 .

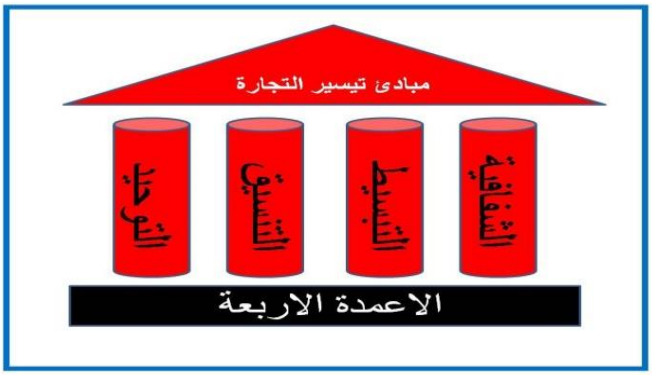

2- التبسيط

في عملية القضاء على جميع العناصر والازدواجية غير الضرورية في المعاملات التجارية والعمليات والإجراءات. وتقليص عدد المستندات المطلوبة لانجاز المعاملات لان تأمين هذه المستندات يحتاج الى الوقت والجهد من قبل العملاء، ويحد من انسابية التجارة الدولية . كما يدخل في اطار تبسيط الاجراءات تقليص المهل اللازمة لانجازها مما يوفر الوقت على المستوردين والمصدرين وسيزيد حتما من حجم التجارة الدولية.

الا ان تبسيط الاجراءات يحتاج الى اعادة تنظيم للادارات العامة المرتبطة بالتجارة الخارجية ويستلزم اللجوء الى المكننة وتعزيز انظمة الضبط الداخلي .

3- التنسيق

هو مواءمة الإجراءات الوطنية والعمليات والوثائق مع الاتفاقيات والمعايير والممارسات الدولية. يمكن أن تأتي من اعتماد وتنفيذ نفس معايير الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية ، كما يمكن ان تكون في اطار عملية التكامل الإقليمي أو نتيجة لقرارات تجارية.

4- التوحيد

هي عملية وضع صيغ للممارسات والإجراءات والوثائق والمعلومات المتفق عليها دوليا من قبل مختلف الأطراف. ثم يتم استخدام معايير لمواءمة الممارسات والأساليب. ومن شأن توحيد الاجراءات تسهيل الاجراءات بالنسبة لجميع المستوردين والمصدرين حول العالم ، بحيث تصبح الاجراءات موحدة في مختلف الموانئ حول العالم ، فيوفر عليهم اكتساب معرفة وخبرة باجراءات كل دولة من الدول ويجعل اكثر انسابية وسهولة . ولتحقيق هذه المبادئ، لا بد من التعاون التام بين السلطات الحكومية ومع مجتمع الأعمال.

الفصل الثاني : اتفاقية تيسير التجارة الدولية

تم التوصل إلى إقرار اتفاقية تيسير التجارة في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية والذي انعقد في بالي في إندونيسيا خلال ديسمبر 2013. وتعد هذه الاتفاقية الأولى التي يتوصل إليها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف قبل 20 عاما [9].

وتتضمن الاتفاقية ما يمكن أن يعود بالفائدة بشكل خاص على التجار في الدول النامية الذين يعانون باستمرار من عمليات التأخير المطولة والأكثر كلفة للبضائع على الحدود، حيث سيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لمؤسسات الأعمال في الدول النامية مراقبة تنفيذ الاتفاقية في الدول التي تمارس فيها أنشطة التجارة.

تتألف الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة من قسمين: يتناول القسم الأول الإجراءات والالتزامات المتعلقة بتيسير التجارة، بينما يركز القسم الثاني على التدابير المرنة التي سيجري اتخاذها للدول النامية والدول الأقل نموا أو ما يطلق عليه "المعاملة الخاصة والتفضيلية."

وسنبين في هذه الدراسة الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقية وهي :

اولا: نشر واتاحة المعلومات

تنص المادة الاولى من اتفاقية التجارة العالمية على ضرورة توفير الدولة المواضيع التالية :

1- النشر
2- اتاحة المعلومات عبر الانترنت
3- نقاط الاستفسار
4- الاخطار

تتعلق الالتزامات الرئيسية هنا بالدول الأعضاء التي يتعين عليها أن تقوم"على وجه السرعة "بنشر مجموعة كبيرة من المعلومات المتعلقة بمتطلبات وإجراءات التخليص الجمركي للصادرات والواردات[10]. ويجب ان يتضمن المسائل التالية :

1- الإجراءات والنماذج والمستندات ومعدلات الرسوم الجمركية والضرائب؛
2- قواعد وأحكام تصنيف وتقييم البضائع للأغراض الجمركية؛
3- قواعد المنشأ؛
4- القيود على الترانزيت وما يتعلق به من إجراءات وغرامات؛
5- إجراءات الاستئناف؛
6- اتفاقيات التجارة؛
7- تدابير إدارة حصص التعريفة الجمركية.

[9] قواعد تيسير التجارة كعامل لتمكين التجارة ، مرجع سابق ، ص 4.
[10] دليل تيسير التجارة، الجزء الثاني، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة، جنيف، 2006. ص 47.

كما يتعين على الدول الأعضاء نشر هذه المعلومات على الانترنت، وعلى وجه الخصوص نشر هذه الإجراءات والنماذج والوثائق إضافة إلى المعلومات الخاصة بنقاط الاستفسار الوطنية والتي يجب تحديدها وإخطار منظمة التجارة العالمية بها.

وإذا نظرنا إلى اتفاقية الجات، نجد أنها قد أشارت فيما سبق إلى بعض هذه المتطلبات بشكل محدد مثل تقدير وتصنيف الجمارك، ومعدلات الرسوم الجمركية والضرائب وغيرها من الرسوم الأخرى. ينبغي التأكيد على أن هذه المتطلبات الإضافية المتعلقة على وجه الخصوص بالشفافية سوف تساعد أنشطة الأعمال على الحصول على معلومات محدثة بشأن كافة الإجراءات والمتطلبات المتعلقة بالتصدير والاستيراد.

ثانيا: النشر والتشاور المسبق

تفرض الاتفاقية التزامات جديدة على الدول الأعضاء وذلك من خلال إلزامهم بالتشاور مع التجار وغيرهم من الأطراف المعنية الأخرى قبل تقديم أوتعديل قوانين أو تشريعات جديدة تتعلق بحركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها جمركيا. كما أنها تنص على ضرورة التشاور بشكل منتظم بين وكالات الحدود والتجار وغيرهم من الأطراف المعنية داخل الإقليم.

ثالثا: القرارات المسبقة

غالبا ما تواجه الواردات والصادرات قرارات تفتقر إلى الاتساق بشأن التصنيف والمنشأ، وهذا يعتمد على سبيل المثال على مكتب الجمارك الخاص بالاستيراد أو التصدير، أو المناوبة بين مسؤولي التقييم. وقد أدى هذا الأمر إلى إحداث حالة من الشك والريبة في التعاملات التجارية بالكامل، حيث إن هذه القرارات المختلفة لها تأثير على الرسوم الواجب سدادها وبالتالي على السعر النهائي للمنتج.

وهذا الأثر يمكن أن يغري سلاسل الإمداد على التحرك إلى الدول والمواقع التي يوجد فيها مستوى أعلى من اليقين والتنبؤ والموثوقية، وهو ما سيكون له أثره الواضح على التنمية التجارية. إن عدم اتساق القرارات أو اختلافها يعد أيضا مصدرا أساسيا للنزاع بين مسؤولي الجمارك والتجار.

فالقرارات الخاطئة بشأن التقديرات الجمركية وتصنيف البضائع وقواعد المنشأ يمكن أن تشكل حاجزا أمام التجارة إذا كانت تعد طريقة للتحايل على الجدول الرسمي للتعريفة. ويمكن أن يفتح هذا الباب على مصراعيه أمام الفساد إذا لجأ التجار إلى الرشوة من أجل الحصول على معاملة أفضل لبضائعهم.

القرارات المسبقة هي قرارات ملزمة من جانب الجمارك يتم اتخاذها بناء على طلب الشخص المعني بشأن جوانب معينة تتعلق بالبضائع وخاصة تصنيف ومنشأ البضائع عند إعدادها للاستيراد أو التصدير.

وتعمل القرارات المسبقة على تسهيل البيانات ومن ثم تسهيل عمليات الإفراج والتخليص الجمركي، حيث يكون قد تم تصنيف البضائع بالفعل في القرارات المسبقة، والتي تكون ملزمة على كافة المكاتب الجمركية وذلك لمدة السريان المحددة لها التي قد تكون ثلاثة أشهر أو عام.

إن القرارات المسبقة تعمل على زيادة اليقين وتعزيز إمكانية التنبؤ بالتعاملات التجارية عبر الحدود، كما أنها تحد من النزاعات مع سلطات الجمارك بشأن التعريفة والتقدير الجمركي والمنشأ ، اضف الى انها تحد من التأثير على إمكانية الحصول على معاملة تفضيلية وقت الإفراج عن البضائع أو التخليص الجمركي عليها،

كما أنها تؤدي فيما بعد إلى تفادي أية تأخيرات، مما سيؤدي بدوره إلى عدم الطعن في سلامة ونزاهة الجمارك خلال الإفراج عن الحاويات، كما سيقلل ذلك من احتمالات الفساد.

وبناء عليه، تعد اتفاقية تيسير التجارة الدولية تقدما كبيرا في عملية تيسير التجارة. وتتضمن الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء ما يلي:

1- إصدار قرارات مسبقة بطريقة معقولة وملزمة من حيث الوقت لمقدمي الطلبات الذين تقدموا بطلبات خطية تحتوي على المعلومات اللازمة؛ أو تقديم شرح خطي بشأن الحقائق ذات الصلة التي حالت دون إصدار قرار مسبق .
2- ضمان سريان القرار المسبق لوقت معقول مع الالتزام به.
3- نشر المتطلبات الخاصة بكيفية قيام مقدمي الطلبات بالتقدم للحصول على قرار مسبق وما هي فترة سريانه؛ وكيف يمكن لمقدم الطلب تقديم طلب لمراجعة قرار مسبق. نشر هذه القرارات المسبقة التي يمكن أن تعود بالفائدة على تجار آخرين[11].

رابعا: اجراءات الاستئناف والمراجعة

توسعت اتفاقية تيسير التجارة بإجراءات الاستئناف أو المراجعة، سواء الإجراءات الإدارية أو القضائية، مقارنة بنصوص المادة العاشرة من اتفاقية الجات. وعلى الرغم من أن هذا يستهدف بشكل رئيسي القرارات التي يتم اتخاذها من جانب سلطات الجمارك، إلا أنه سيتم حث الدول الأعضاء على أن تمتد هذه الاحكام إلى القرارات التي يتم اتخاذها من جانب الوكالات الحدودية الأخرى ذات الصلة.

يُعد هذا النص انعكاسا للفصل العاشر من الملحق العام لاتفاقية كيوتو المعدلة. ففي الحالات التي يرى فيها التجار أنهم تأثروا بشكل مباشر نتيجة قرارات أو أخطاء من جانب الجمارك، يصبح من الأهمية بمكان أن تقوم سلطات الجمارك، عند الطلب، بتقديم شرح لأسباب قرارها أو إهمالها، مع إعطاء التاجر الحق في الاستئناف أمام السلطة المختصة.

ويهدف هذا الحق في الاستئناف إلى حماية الأفراد أو التجار من القرارات أو الأخطاء التي ترتكبها سلطات الجمارك والتي قد لا تكون متوافقة مع القوانين واللوائح التي تكون هذه السلطات مسؤولة عن إدارتها وتنفيذها.

خامسا : إجراءات أخرى لتعزيز النزاهة وعدم التمييز والشفافية

[11] اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، دليل اعمال الدول النامية، مركز التجارة الدولية ITC ، 2013، ص9.

تحتوي المادة الخامسة من اتفاقية تيسير التجارة على التزامات جديدة لمنظمة التجارة العالمية يتعين على الدول الأعضاء الامتثال إليها، فيما يتعلق بمراقبة الحدود وعمليات تفتيش الأغذية والمشروبات وأعلاف الحيوانات.

تُلزم هذه المادة الدول الأعضاء في الحالات التي تقوم فيها بإصدار إشعارات أو دليل لتعزيز مستوى المراقبة بأن تُبنى عمليات المراقبة على أساس المخاطرة، وأن يتم تطبيق هذه الإجراءات بشكل موحد على منافذ الدخول ذات الصلة، وأن تقوم بسحب هذه الإجراءات فورا عند عدم وجود مبرر لها، وأن تقوم على وجه السرعة بنشر إعلان عن إنهاء هذه الإجراءات[12].

كما تطالب هذه المادة أيضا بإخطار المستورد أو وكالته المعتمدة عند حجز بضائعهم، وإذا أثبت الفحص الأولي أنها سلبية، يتعين على الدولة العضو القيام بفحص عينة ثانية إذا طُلب منها ذلك.

يدرك التجار المستوردون لهذه البضائع أن البضائع تخضع لعمليات رقابة صحية تهدف إلى حماية المستهلكين من المنتجات التي ربما تكون غير صالحة للاستهلاك عند طرحها في السوق. وعندما يكون هناك أي أغذية غير آمنة تعد جزءا من الإرسالية، فإن سلطات الرقابة غالبا ما تفترض أن الإرسالية بالكامل غير آمنة.

سادسا : ضبط وتنظيم الرسوم والتكاليف المفروضة على الصادرات والواردات أو فيما يتعلق بها

نصت المادة السادسة على الحد من حجم الرسوم والتكاليف بحيث تكون قريبة من تكلفة الخدمة المقدمة وذلك وفقا للالتزامات الحالية المنصوص عليها في اتفاقية الجات. وقد تمت مطالبة الدول الأعضاء بضرورة نشر هذه الرسوم والتكاليف إضافة إلى وجود فقرة تطالب هذه الدول بمراجعة هذه الرسوم والتكاليف بصفة دورية، وعدم المطالبة بالرسوم المعدلة قبل نشر المعلومات المتعلقة بها.

وقد تم وضع سلسلة من الإجراءات الانضباطية التي يجب اتباعها عند فرض الغرامات، وهذا يضمن تطبيق الغرامات فقط على الأشخاص المسؤولين عن انتهاك القوانين أو اللوائح، كما أنها تمثل حائط صد أمام تضارب المصالح عند تقييم الغرامات والرسوم وتحصيلها.

كما أنها تنص على أن تتناسب الغرامات المفروضة مع حجم المخالفة. كما يقتضي ان توضع الظروف المخففة في الاعتبار، فضلا عن الإبلاغ خطيا عن هذه الغرامات، وأن يتم فرضها خلال فترة محددة ومحدودة من حدوث المخالفة المزعومة.

ولا شك أن مؤسسات الأعمال سوف تستفيد من منع فرض الرسوم والغرامات اعتباطيا، ومن الفرص الجديدة بإبداء الاعتراضات على الإجراءات التي يمكن أن تكون غير متكافئة أو متناسبة مع المخالفة وذلك من خلال الحقوق التي يتم ممارستها من جانب حكوماتهم.

سابعا : الإفراج عن البضائع وتخليصها جمركيًا

[12] Evdokia Moise : The Costs and Challengs of Implementing Trade Facilitation Measures. OECD publishing.2013. P14.

تنص المادة السابعة من اتفاقية تيسير التجارة الدولية على الإجراءات التي يتعين على الدول الأعضاء إدامتها أو وضعها من أجل الإفراج عن البضائع والتخليص الجمركي لها لأغراض التصدير أو الاستيراد أو الترانزيت. ونصت هذه المادة على الاجراءات الاتية :

1- معالجة ما قبل الوصول

تطالب الاتفاقية الجديدة الدول الأعضاء بتفعيل إجراءات من شأنها أن تتيح معالجة الوثائق بما في ذلك التنسيق الإلكتروني وغيرها من الإجراءات الشكلية الأخرى قبل وصول البضائع المستوردة وذلك من أجل تسريع الإفراج عن البضائع بمجرد وصولها.

2- الدفع الإلكتروني

تُلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بإتاحة خيار دفع الرسوم والتكاليف وغيرها من التعريفات الجمركية الأخرى إلكترونيا، بالمدى الذي يكون فيه هذا الخيار قابلا للتطبيق.

3- فصل الإفراج عن التحديد النهائي للرسوم الجمركية وغيرها

يتعين على الدول الأعضاء تفعيل إجراءات تتيح الإفراج عن البضائع المعدة للاستيراد والتصدير قبل التحديد النهائي للرسوم والتكاليف، شريطة الوفاء بكافة المتطلبات التشريعية. ويجوز طلب ضمان أو غيرها من وسائل السداد الأخرى، على ألا تزيد قيمة هذا الضمان عن المبلغ المطلوب في النهاية، مع ضرورة الإفراج عنه بمجرد ألا يكون مطلوبا.

4- إدارة المخاطر

يتعين على كل دولة من الدول الأعضاء بالاتفاقية اعتماد نظام مناسب لإدارة المخاطر، إلى أقصى حد ممكن، تركز بموجبه الضوابط الجمركية على الإرساليات عالية المخاطر، وهذا يتيح الإفراج السريع عن الإرساليات منخفضة المخاطر. ويجوز الاستمرار أيضا في عمليات المراقبة الجمركية الجزافية على أية إرساليات وفقا لأفضل الممارسات الجمركية لإدارة المخاطر[13].

5- عمليات التدقيق في أعقاب التخليص الجمركي

يتوجب على الدول الأعضاء أيضا اعتماد نظام تدقيق محاسبي عقب عمليات التخليص الجمركي، حيث يكون التجار ملزمين بموجبه على عرض سجلاتهم لسلطات الجمارك لإظهار التزامهم بعمليات الرقابة الجمركية إضافة إلى التحقق من الالتزام بالمتطلبات التشريعية الأخرى.

6- متوسط الوقت المستغرق في الإفراج الجمركي

[13] دليل تيسير التجارة ، الجزء الثاني : مرجع سابق ، ص65.

يتم تشجيع الدول الأعضاء على نشر متوسط الوقت المستغرق في الإفراج الجمركي حتى تثبت للتجار أنه لا يتم احتجاز البضائع على نحو غير ملائم. ومن الأدوات الهامة التي أوصت بها الاتفاقية هي الدراسة التي أجرتها منظمة التجارة الدولية بشأن الوقت المستغرق في الإفراج الجمركي.

يعد ذلك جزءا من جهود إدارة الجمارك ، لتسهيل الإجراءات بين الوكالات على الحدود ولضمان تطبيق إجراءات تيسير التجارة بشكل فعال، وقد تم الاستفادة من دراسة الوقت المستغرق في الإفراج الجمركي في تحسين أداء المهام التي يتم قياسها. ويستمر ويعد ذلك ايضا أداة فريدة لقياس أداء الأنشطة الحدودية .

7- المشغلين المعتمدين

يتوجب على الدول الأعضاء توفير إجراءات إضافية لتيسير التجارة إلى مشغلين يستوفون معاييرا محددة، أو ما يشار إليهم بـ" المشغلين المعتمدين." ففي السنوات الأخيرة، نما اتجاه بين سلطات الجمارك يهدف إلى تطوير برامج تتيح لسلسة التجار الاستفادة من الإجراءات الإضافية لتيسير التجارة مثل الإفراج الجمركي السريع والحد من الوثائق ومتطلبات البيانات وخفض عمليات المعاينة المادية.

ويمكن النظر إلى مثل هؤلاء التجار باعتبارهم تجار "موثوقين "حيث يمتلكون سجلا حافلا بالالتزام الكامل يدعم الافتراض بأنهم سوف يستمرون في الالتزام بمتطلبات الحدود، ومن ثم فإنهم يمثلون مخاطرة منخفضة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم عرض برامج التجار الموثوقين في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء. ففي الاتحاد الأوروبي، يُطلق على هؤلاء التجار اسم" المشغل الاقتصادي المعتمد "ويتم الاعتراف بهم عند الموافقة عليهم على أساس معايير معينة، مثل معايير سجل الالتزام والإدارة والتي تمت الإشارة إليها على وجه الخصوص في اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ومعايير اعتماد الاشخاص ترتبط بالسجلات، والملاءة المالية وأمن سلسلة الإمداد والاستجابة للتطورات العالمية، اعتمدت منظمة الجمارك العالمية في يونيو 2005 الإطار الآمن لمعايير تأمين وتيسير التجارة العالمية ،حيث كان الهدف منه هو دعم التغييرات في نظام التجارة العالمية والنمو في الإدارة الشاملة للبضائع التي يتم نقلها عبر الحدود.

وينبغي أن نشير إلى أن الإرشادات الخاصة بأحوال ومتطلبات المشغل الاقتصادي المعتمد كانت تمثل أحد العناصر الرئيسية في هذه المعايير الدولية، والتي خضعت للعديد من التعديلات والتحديثات، حيث تم نشر النسخة الأحدث منها في يونيو 2012 [14].

8- الشحنات السريعة

يتعين على الدول الأعضاء اعتماد أو إدامة إجراءات تسمح بالإفراج السريع عن البضائع التي يتم إدخالها من خلال مرافق الشحن الجوي. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على وجود مخاوف معينة تتعلق بمشغلي البريد المستعجل، حيث إن العديد منها يعتمد على خدمات الشحن الجوي، وتقدم خدماتها على أساس قدرتها على

[14] اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية : مرجع سابق ، ص18.

تسليم البضائع في الوقت المناسب. ففي سلاسل الإمداد في البيئة العالمية الحديثة، يساعد التسليم في الوقت المناسب على خفض تكاليف أنشطة الأعمال وزيادة التنافسية.

9- السلع القابلة للتلف

تُلزم الاتفاقية الدول الأعضاء على الإفراج عن السلع القابلة للتلف، في الظروف العادية، خلال أقصر فترة ممكنة من خلال إعطائها الأولوية عند وضع جدول عمليات الفحص، مع توفير التخزين المناسب لها قبل الإفراج عنها، على أن يشمل ذلك الإفراج عنها في مرافق التخزين متى كان ذلك ممكنا وبنا ء على طلب المستورد.

ثامنا: التنسيق بين الوكالات الحدودية

تُلزم هذه الاتفاقية الدول الأعضاء بضمان تعاون السلطات والوكالات المسؤولة عن عمليات الرقابة والإجراءات الحدودية فيما يتعلق بحركة الاستيراد والتصدير والترانزيت للبضائع مع بعضها البعض وقيامها بتنسيق أنشطتها من أجل تيسير التجارة[15]. وتقترح هذه المادة أن يتضمن هذا التعاون والتنسيق ما يلي:

1- تنسيق أيام وساعات العمل

تنشأ المشكلات عندما تفتح سلطات الحدود على أي من الجانبين أبوابها للعمل في أوقات مختلفة، حيث تكون النتيجة إغلاق الحدود لفترة أطول من اللازم، ويمكن تجنب هذه المشكلة بسهولة من خلال التنسيق. وإلى عهد قريب، كانت نقطة العبور الحدودية على نهر سونجوي بين مالاوي وتنزانيا تعمل من الساعة 6:00 إلى الساعة 18:00 دون الأخذ في الاعتبار وجود ساعة واحدة فارق في التوقيت بين البلدين، وقد تم إنجاز التنسيق بين البلدين. من خلال تغيير أوقات العبور في تنزانيا لمدة ساعة واحدة لتكون من الساعة 07:00 إلى الساعة 19:00.

2- تنسيق الإجراءات والشكليات

مع قيام كل وكالة من الوكالات العاملة على الحدود بالعمل بشكل مستقل بعيدا عن الأخرى، يمكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث تأخيرات، حيث يتعين على التجار الالتزام بشكل منفصل بالمتطلبات التي لم يتم تنسيقها بين هذه الوكالات، ولهذا يمكن التأكيد على أن عملية التنسيق من شأنها أن تساعد في التخليص الجمركي للبضائع

[15] Evdokia Moise : op. cit. p16.

بشكل أسرع وأكثر كفاءة وفاعلية، كما أن تنسيق البيانات والمستندات يمكن أخذها كأمثلة عاملة على كيفية القيام بتنسيق الإجراءات والشكليات.

3- تطوير المرافق العامة ومشاركتها

يمكن تحقيق الفاعلية في حالة قيام الوكالات العاملة على الحدود بمشاركة المرافق العامة مثل المباني، فعلى سبيل المثال، يساعد توحيد مكان محطات الفحص كما هو الوضع في مالابا من اجل ضمان إجراء عمليات المعاينة المادية معا.

وتعد بولندا من الأمثلة التي تنتهج أفضل الممارسات في هذا الصدد، حيث أدى تأسيس مرافق معالجة بنظام النافذة الواحدة وإنشاء مرافق معالجة مشتركة في نقاط عبور الحدود البرية مما ادى الى خفض وقت المعالجة بنسبة % 30.

4- الرقابة المشتركة

في حالة احتياج الوكالات الحدودية إلى التحقق من محتويات إحدى الإرساليات، فإن ذلك سيؤدي إلى تأخير في حال طلب تلك الوكالات إجراء معاينة مادية بشكل مستقل، ولهذا فإن مشاركة البيانات وتنسيق أنشطة الرقابة من شأنه المساعدة في عمليات الرقابة.

5- إنشاء عمليات رقابة لمراكز حدودية ذي منفذ واحد

تتضمن التعاون الوثيق بين الوكالات الحدودية التي تعمل في نقطة قامت العديد من الدول بتبني إنشاء مراكز حدودية ذي منفذ واحد حدودية معينة ومن الأمثلة الهامة في هذا الصدد نقطة عبور تشيروندو في زامبيا /زيمبابوي، ونقطة عبور مالابا كينيا/ أوغندا، حيث تم إنشاء مركز حدودي ذي منفذ واحد في مباني المحطة على رأس الطريق في الناحية الكينية.

تاسعا : الإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت

تهدف المادة العاشرة من اتفاقية تيسير التجارة الدولية إلى الحد من تعقيدات الإجراءات الشكلية للاستيراد والتصدير والترانزيت، كما تعمل أيضا على تبسيط متطلبات الوثائق والتقليل منها. وتغطي هذه المادة ما يلي:

1- متطلبات الإجراءات الشكلية والوثائق

بمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتعين على الدول الأعضاء مراجعة متطلبات الإجراءات الشكلية والوثائق اللازمة للاستيراد والتصدير وحركة الترانزيت، والتأكد من صلاحيتها فيما يتعلق بالإفراج والتخليص الجمركي السريع للبضائع، وضمان أنها تحد من التكاليف التي يتحملها التجار ومن الوقت المستهلك في هذه

الإجراءات، كما ينبغي أن تكون هذه الإجراءات التقيدية للتجارة هي الحد الأدنى المتاح، مع التخلص منها عندما لا يكون هناك حاجة إليها.

2- قبول النُسخ

تحث الاتفاقية الدول الأعضاء على قبول الوثائق أو النسخ الإلكترونية للوثائق المساندة متى كان ذلك مناسبا، مع إلزام الوكالات الحكومية، متى أمكن ذلك، بقبول النُسخ الصادرة عن الوكالات الحكومية التي تحمل الأصل وليس عن التجار.

3- استخدام المعايير الدولية

تحث الاتفاقية الدول الأعضاء على اتباع أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمعايير العالمية مثل توصيات مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال .

4- النافذة الواحدة

يتوجب على الدول الأعضاء بذل كل ما في وسعها لتأسيس أو إدامة نافذة واحدة لتقديم الوثائق أومتطلبات البيانات اللازمة للتصدير أو الاستيراد أو الترانزيت، وكذلك تبسيط الإجراءات حتى لا يتم إعادة طلب المعلومات التي تم تقديمها من قبل من جانب وكالة حدودية أخرى تشارك في هذه النافذة الواحدة.

كما ينبغي على الدول الأعضاء، إلى أقصى حد ممكن ومتى كان ذلك صالحا للتطبيق، أن تجعل هذه النافذة الواحدة نافذ ة إلكترونية[16].

ويعد استخدام النافذة الواحدة، والتي يقوم التاجر من خلالها بتقديم البيانات المطلوبة للاستيراد أو التصدير مرة واحدة فقط، أداة مثالية لتيسير التجارة. ومع ذلك، فإنه في حالة تنفيذ هذه الأنظمة على نحو صحيح، فإن ذلك يتطلب التزام جميع الوكالات الحدودية المشتركة في هذه النافذة الواحدة.

5- معاينة ما قبل الشحن

تحظر الاتفاقية الجديدة على الدول تطبيق معاينة قبل الشحن؛ حيث يتم استخدام هذا الإجراء لتحديد فئة التعرفة الجمركية والتقدير الجمركي. ومع ذلك، سيتم السماح باستخدام بعض الأنواع الأخرى من عمليات معاينة ما قبل الشحن على الرغم من حث الدول الأعضاء على عدم التوسع في هذه الممارسة.

[16] آلان موري : مفهوم الشباك الواحد، ورشة عمل عن تيسير التجارة، USAID، الاسكندرية، 2006، ص2.

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات غالبا ما تكون ضرورية لتوفير بعض الضمانة بشأن الجودة والكمية الخاصة بالشحنة، ومن ثم دعم التجارة العالمية، فإنها تضيف تكلفة أخرى على التجارة، ويمكن أن تؤدي هذه التكاليف الإضافية إلى الحد من التنافسية بين الدول.

6- استخدام الوسطاء الجمركيين

تحظر الاتفاقية على الدول الأعضاء اعتماد إجراءات تهدف إلى أن يكون استخدام الوسطاء الجمركيين إلزاميا، كما يتعين على الدول الأعضاء أيضا نشر التدابير الوطنية بشأن استخدام الوسطاء الجمركيين مع ضمان أن متطلبات الترخيص لهؤلاء الوسطاء تحظى بالشفافية والموضوعية.

وينظر إلى الاستخدام الإلزامي لهؤلاء الوسطاء باعتباره نفقات غير ضرورية تضاف إلى التكاليف التي يتحملها التجار.

7- الإجراءات الحدودية العامة ومتطلبات الوثائق الموحدة

بموجب الالتزامات الجديدة واسعة النطاق، تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بتطبيق إجراءات جمركية عامة ومتطلبات وثائق موحدة من أجل الإفراج عن البضائع وتخليصها جمركيا في أنحاء إقليمها، وتهدف هذه المعايير العامة إلى تحسين قدرة التجار على التنبؤ بكيفية تطبيق الإجراءات، كما أنها تهدف في الوقت نفسه إلى تحسين الالتزام تجاه السلطات الحدودية.

8- البضائع المرفوضة

يتوجب على الدول الأعضاء بموجب هذه الاتفاقية السماح للمستورد بإعادة إرسال أو إعادة البضائع التي تم رفضها نتيجة إخفاقها في الالتزام بالمتطلبات الصحية أو الصحة النباتية أو الفنية.

عاشرا : حرية العبور/ الترانزيت

وقد كررت المادة 11 من اتفاقية تيسير التجارة الدولية ما نصت عليه المادة الخامسة من اتفاقية الجات والتي تنص على أن تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بمعاملة المنتجات العابرة بشكل لا يقل تفضيلا عما لو كانت هذه المنتجات قد تم نقلها إلى جهة الوصول المعنية مباشرة دون دخول إقليم تلك الدولة.

كما يتعين على الدول الأعضاء أيضا التخلص من أي لوائح أو إجراءات شكلية يتم تطبيقها على حركة العبور والتي إما لم يعد هناك حاجة إليها أو التي يمكن معالجة التزاماتها بطريقة أقل تقييدا من الناحية التجارية.

بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي فرض أي تغييرات جديدة إضافية إلى تلك النفقات الإدارية التي تم النص عليها في المادة الخامسة من اتفاقية الجات بشأن العبور من إقليم تلك الدولة، وحتى تلك النفقات المذكورة ينبغي أن تكون محدودة على تكاليف خدمة الترانزيت[17].

[17] اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية : مرجع سابق ، ص19.

وتتضمن النصوص والأحكام الجديدة التي تم الاتفاق عليها ما يلي:

1- حث الدول الأعضاء على الفصل المادي بين حركة المرور المخصصة لبضائع العبور/الترانزيت وتلك المخصصة للواردات الأخرى من خلال استخدام حارات أو مراسي خاصة أو غيرها من البنية التحتية المماثلة.
2- التأكد من ألا تكون الإجراءات الشكلية ومتطلبات الوثائق والرقابة الجمركية على حركة العبور مرهقة أكثر مما يجب لتحديد البضائع وضمان استيفائها لمتطلبات الترانزيت.
3- التأكد من أنه عند تعرض البضائع لإجراءات العبور، فإنها لن تتعرض إلى مزيد من عمليات الرقابة الجمركية إلى حين إنهاء عبورها داخل إقليم الدولة العضو، كما أنها لن تخضع إلى لوائح فنية أو تقييم مطابقة خلال العبور.
4- مطالبة الدول الأعضاء بالسماح بتقديم الطلبات ومعالجة وثائق الترانزيت مقدما.
5- مطالبة الدول الأعضاء بإنهاء عمليات الترانزيت فورا بمجرد وصول بضائع العبور إلى جهة الوصول وخروجها من إقليم الدولة العضو.
6- مطالبة الدول الأعضاء بالإفراج عن أية ضمانات دون تأخير.

كما أن هناك التزام عام جديد على الدول الأعضاء أيضا بضرورة التعاون مع بعضهم البعض لتعزيز حرية الترانزيت.

وسوف تجد مؤسسات الأعمال أن هذه الالتزامات سوف تساهم مساهمة كبيرة في تبسيط قواعد الترانزيت، غير أنه ينبغي عليها أيضا مراقبة أداء منافذ النقل وإبلاغ السلطات الوطنية بأية مخالفات على الأرض لهذه الالتزامات. وفي حال ملاحظة وجود تلك المخالفات أو الانتهاكات، فإنه يمكن مناقشتها في لجنة تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والتي تم تشكيلها مؤخرا .

حادي عشر: التعاون الجمركي

تنص هذه المادة التفصيلية على أحكام ومتطلبات تحسين التعاون الجمركي، حيث تهدف بشكل عام إلى تأسيس إطار تعاون يُلزم الدول الأعضاء بمشاركة المعلومات من أجل ضمان التنسيق اللازم للرقابة الجمركية مع ضرورة احترام سرية المعلومات ذات الصلة.

كما تنص المادة على الإجراءات التي يجب على الدول الأعضاء اتباعها عندما تحتاج سلطة الجمارك إلى معلومات من السلطة المعنية في دولة عضو أخرى للتحقق من تصاريح الاستيراد أو التصدير بسبب الاشتباه أو الريبة في صحة التصريح أو دقته، ومنها :

1- أن يتم طلب هذه المعلومات من خلال طلب خطي.
2- أن تقوم سلطة الدولة التي تم تقديم هذا الطلب إليها فورا بتقديم المعلومات المطلوبة بأقصى ما هو متاح،

3- أن تبقى هذه المعلومات قيد السرية مع عدم الكشف عنها دون الحصول على تصريح خطي خاص بذلك[18].

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض النصوص الخاصة بتأجيل الرد على الطلب أو رفضه بما في ذلك الأسباب الخاصة بالمعاملة بالمثل في الرد على الطلبات المماثلة من الجهة الأخرى. وتنص المادة أيضا بشكل واضح على أنه يجوز للدول الأعضاء الدخول في اتفاقية ثنائية أو متعددة أو إقليمية لمشاركة وتبادل المعلومات والبيانات الجمركية.

ومن النصوص الهامة المتعلقة بأنشطة الأعمال في هذه المادة النص المعني بحث الدول الأعضاء على تطوير أنظمة التزام طوعية تسمح للمستوردين بالتصحيح الذاتي دون غرامات، مع اتخاذ تدابير صارمة تجاه التجار غير الملتزمين.

إن التجار لطالما دافعوا عن أن الالتزام الصارم بالقانون مدعوما بسجل حافل للتاجر يجب أن يتم تقديره من جانب سلطات الجمارك، والاستفادة من الغرامات الأقل للمخالفات البسيطة أو الفنية، بينما يجب أن تركز عمليات إدارة المخاطر على التجار الآخرين، فالالتزام الطوعي من هذا النوع سوف يؤدي حتما إلى علاقة وثيقة بين هؤلاء التجار وسلطات الجمارك.

ثاني عشر : التدابير المؤسسية

سيتم استبدال المجموعة التفاوضية بشأن تيسير التجارة بمنتدى دائم – لجنة تيسير التجارة – للإشراف على تنفيذ الاتفاقية وأهدافها. وقد اتفقت الدول الأعضاء على أهمية وجود مراجعة مبدئية لتطبيق الاتفاقية لمدة أربع سنوات بعد دخولها حيز التنفيذ، وهذا سيحدث على الأرجح في اللجنة الجديدة.

ويجب أن تركز مؤسسات الأعمال على كيفية الدفع بهذه الاتفاقية إلى الأمام، حيث ينبغي أن تجد مجتمعات الأعمال طرقا للعمل مع حكوماتهم المعنية من خلال إيجاد آليات تشاور وطنية، وقد تم تحديد هذا الأمر في نص بسيط في هذه المادة، يجبر الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تشكيل لجنة وطنية لتيسير التجارة أو تحديد آلية حالية.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لأنشطة الأعمال وجود عدد من الآليات تتضمن إجراء حوار بين ممثلي الأعمال والوكالات الحكومية المعنية مع إدارة الحدود.

ويجب على مؤسسات الأعمال المعنية أن تكون على وعي بالقضايا على المستوى الفني إذا كانت تريد العمل بنجاح مع الحكومات في تأسيس آليات تنسيق جيدة، وكيف يمكن أن تساعد مؤسسات الأعمال في متابعة تنفيذ الاتفاقية.

[18] دليل تيسير التجارة، الجزء الثاني: مرجع سابق، ص95.

كما ينبغي أن تكون مؤسسات الأعمال جاهزة لطرح القضايا والمشكلات التي تواجه التجار على مائدة الحكومات الوطنية في حالة تنفيذ هذه الاتفاقية، حتى يمكن أن تلعب دورا فعالا في تقديم مخاوفها إلى لجنة تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالأمور التي تغطيها الاتفاقية الجديدة.

الفصل الثالث : تطبيقات تيسير التجارة الدولية

في هذا الفصل سنتناول مجموعة من التطبيقات المتعلقة بتيسير التجارة الدولية كتلك المتعلقة بسلاسل الامداد والنافذة الواحدة وحوكمة ادارة الجمارك والحد من التأخير في معاملات تخليص السلع المستوردة والمصدرة.

اولا : تيسير التجارة من خلال سلاسل التوريد

غالبا ما يجري التركيز على ادارة الجمارك عند الحديث على تيسير التجارة الدولية. وبالرغم من ان الجمارك تعد لاعبا اساسيا في عملية التيسير الا انها ليست اللاعب الوحيد، انما لا بد من التركيز على البيئة التجارية برمتها، وعلى مختلف مراحل العمليات التجارية والتي تبدأ بشراء السلع مرورا بنقلها ووصولا الى تسليمها الى البلد التي صدّرت اليه، وهذه السلسلة يطلق عليها سلسلة التوريد.

1- تعريف سلاسل التوريد

هى شبكه من تجار الجملة , وتجار التجزئة , والموزعين , والعاملين فى النقل ,وتسهيلات التخزين , والموردين , والصناع الذين يشاركوا فى الإنتاج, والتسليم وبيع المنتج للمستهلك النهائى. إن سلسله التوريد تتم بين مجموعه من المنشآت التى تنسق الأنشطه فيما بينها لتبعد المنافسه عن نفسها.

2- عمليات سلاسل التوريد

تشمل سلاسل التوريد جميع الانشطة الضرورية لتوصيل السلع من المنتج او التاجر الى المستهلك وتشمل هذه الانشطة :

- شراء السلع او المواد الاولية
- الاعداد للنقل
- طلب رخصة التصدير
- اعداد وثائق التخليص الجمركي
- تخليص ودفع الرسوم المتوجبة
- ايصال السلع الى المستهلك

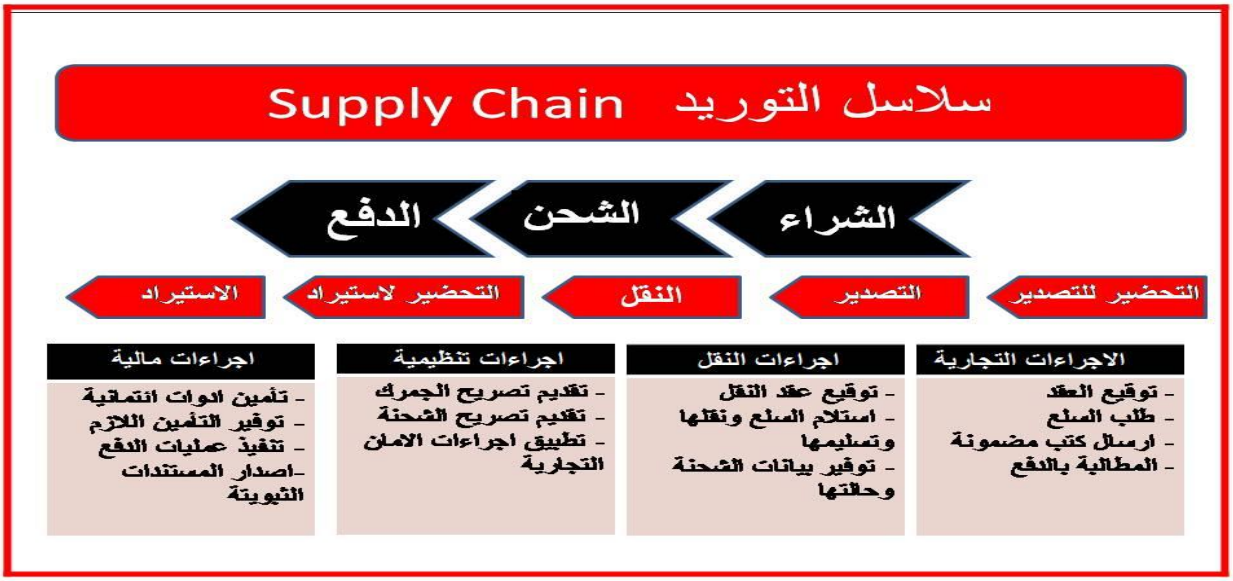

3- الفاعلون في سلاسل التوريد

تتعدد الجهات الفاعلة في سلاسل التوريد ، وهي جهات مترابطة وتؤثر بعضها في البعض الآخر، ويقتضي لتحقيق التيسير الفعال للتجارة الدولية، العمل على تفعيل دور هذه الجهات وتسهيل المهام التجارية المنوطة بها تمهيدا لتحقيق زيادة في تدفق العمليات التجارية .

أ- المصدرون

وهم الذين يتولون شراء السلع او المواد الخام المطلوب تصديرها الى الخارج، بناء على طلب العميل الموجود في بلد آخر وذلك في اطار التجارة الدولية.

وتبدأ المؤسسات التجارية بالعملية الاولى في اطار سلاسل التوريد وهي " الشراء " وذلك عن طريق ابرام العقود اللازمة لتأمين السلع المطلوبة. ويخضع التجار الى مجموعة كبيرة من القوانين والانظمة التي تنظم اعمالهم، والتي تهدف الى حماية الاستقرار الاقتصادي، ولهذه القوانين والانظمة التجارية تأثير كبير على ممارسة نشاط التجار، فتعقدها سيؤدي الى عرقلة اعمالهم، وتبسيطها ومواكبتها للواقع التجاري سيؤدي الى تسهيلها.

ب- مؤسسات النقل

تلعب مؤسسات النقل دورا اساسيا في نقل السلع المشتراة الى المخازن او الى الموانئ تمهيدا لتصديرها الى الخارج وهذا ما نطلق عليه تسمية " النقل البري للسلع". وكما يوجد انواع اخرى من نقل السلع كالنقل البحري عبر السفن والنقل الجوي عبر الطائرات. وتشكل عملية النقل عدة حلقات في سلاسل الامداد ، وتتكرر في اكثر من مرحلة، مما يدل على اهميتها والحاجة اليها .

ان تطور قطاع النقل في الدولة من شأنه تيسير التجارة الدولية، ويتحقق ذلك عندما يخضع لقوانين وانظمة مواكبة للواقع التجاري المعاصر ، وعند اعتماده على اساليب حديثة في التنظيم وتأمين الخدمات للعملاء. في حين ان جمود هذا القطاع واعتماده على اساليب تقليدية سيحد من سرعة تدفق العمليات التجارية وسيؤدي الى عرقلة التجارة الدولية .

ت- مؤسسات التأمين

وهي المؤسسات التي تتولى تغطية المخاطر التي تحيط بالعمليات التجارية المتعلقة بسلاسل الامداد من التأمين على البضائع عند نقلها الى المصدر، والتأمين على وسائل النقل عند نقلها للبضائع. وفي الكثير من الاحيان يحجم التاجر عن تصدير السلع الى بلد معين نظرا الى المخاطر التي تحيط عملية النقل أو بسبب عدم وجود تغطية تأمينية.

كما ان تعقيد نظام التأمين في الدولة وعدم مرونته يؤدي الى عرقلة اجراءات التصدير واستغراقها لوقت اطول من المفترض. لذلك يعد تطوير مؤسسات التأمين وتنظيمها وفقا للاساليب المعاصرة احد وسائل تيسير التجارة الدولية .

ث- المصارف التجارية

تقوم المصارف بدور الممول للمشاريع التجارية ولعمليات الاستيراد والتصدير، كما ان الاعتمادات المستندية تشكل احدى ادوات الدفع المعتمدة في اطار التجارة الدولية، عدا عن الخدمات التي يمكن ان تؤمنها المصارف من تحويلات نقدية الى الخارج، وعمليات صرف العملات.

لذلك يشكل النظام المصرفي الركيزة الاساسية لسلاسل التوريد، لان المال عصب الحياة التجارية ، وبدونه لا يمكن ممارسة اي نشاط تجاري. وكلما كان النظام المصرفي في الدولة متطورا يعتمد على انظمة معاصرة في الادارة والتنظيم كلما امكن تحقيق عملية تيسير التجارة الدولية ، وبالعكس عندما يكون النظام المصرفي تقليدي يستند الى انظمة تقليدية سيؤدي ذلك الى تباطؤ النشاط التجاري وعرقلة انسيابية سلاسل التوريد.

ج- الموانئ

تعد الموانئ المنفذ التجاري الاساسي للدولة على العالم ، ومنه تصدر السلع والمواد الاولية الى الدول الاخرى. وتتعدد انواع الموانئ فمنها البحري والجوي والنهري. ويقتضي ان تدار من قبل اجهزة متخصصة لها خبرة في عمليات الشحن والتفريغ، وكلما اعتمدت انظمة ممكننة وحديثة ساهم ذلك في تيسير التجارة الدولية ، وهنا لا بد من عدم الخلط بين ادارة الموانئ وادارة الجمارك فلكل اختصاصه المستقل ، وما تقوم به ادارة الموانئ يرتبط بتنظيم شحن البضائع وتخزينها وتفريغها .

ح- ادارة الجمارك

تهدف ادارة الجمارك الى التحقق من السلع المستوردة والتثبت من خضوعها للرسوم الجمركية ، واصدار المستندات اللازمة للتكليف بقيم الرسوم المتوجبة. كما تعنى بضبط تهريب السلع الممنوعة أو عدم اخضاعها للرسوم الجمركية.

لذلك تتخذ ادارة الجمارك اجراءات تهدف الى منع التهرب من الرسوم الجمركية او تهريب السلع الممنوعة، ومن شأن الافراط في هذه الاجراءات وتعقيدها الحد من تدفق السلع المستوردة وبالتالي الحد من التجارة الخارجية .

خ- الحكومة المنظمة

تقوم الحكومة بمختلف اجهزتها التشريعية والتنظيمية على تنظيم الاعمال التجارية داخل الدولة كما تعمد الى اختيار الاجهزة التي تتولى ادارة الموانئ ووضع الانظمة الادارية والمالية الواجبة الاتباع، هذا بالاضافة الى تنظيم ادارة الجمارك وتحديد الرسوم الخاضعة للرسم والادوات اللازمة لجبايتها.

وللجانب التنظيمي الذي تتولاه الحكومة اهمية كبرى في كل مرحلة من مراحل سلاسل الامداد لانها تستطيع ان تفرض قيودا على ممارسة اي نشاط كالحصول على تصريح مسبق او القيد في سجلات الدولة ، كما لها ان تقييد حرية التعاقد بضوابط من شأنها حفظ الاستقرار التجاري والتعامل بين الناس.

الا ان على الادارة العامة ان تضع نصب عينيها اهمية تسهيل التجارة الدولية والفائدة التي تعود على الاقتصاد الوطني ، وان تعمد الى تبسيط الاجراءات التنظيمية، ووضع القيود الاكثر فعالية في تحقيق الاهداف المرجوة، وتقليصها قدر الامكان من اجل تيسير عمل سلاسل الامداد.

كما يلقى على الحكومة واجب اجراء اصلاح اداري لاجهزتها التي تتعاطى بصورة مباشرة مع الفاعلين في سلاسل الامداد من اجل تمكينهم من الحصول على التراخيص المطلوبة ودفعهم للرسوم المتوجبة بكل يسر وسهولة.

د- المستوردون

يعد المستورد الهدف الاساسي لسلاسل التوريد ، لانها وجدت من اجل تأمين سلع او مواد يحتاج اليها. وقد يكون المستهلك تاجرا يرغب في الحصول على السلع من اجل اعادة بيعها او مصنعا يرغب في الحصول على المواد الاولية من اجل استخدامها في الصناعة.

في جميع الاحوال ومن اجل تفعيل العلاقة بين التجار المحليين والمستهلكين في الخارج لا بد من تنظيم هذه العلاقة من خلال مكاتب وساطة او ان تقوم وزارة التجارة او اي جهة اخرى بهذا الدور، وذلك عن طريق السماح للمستهلكين في الخارج من الاعلان عن طلاباتهم من السلع والخدمات، بحيث يتمكن التجار المحليين من الاطلاع عليها والتواصل معهم من اجل تأمينها.

ثانيا : نافذة واحدة للتجارة

النافذة الواحدة هي المرفق الذي يسمح للأطراف المشاركة في التجارة والنقل بايداع المعلومات والمستندات الموحدة لدى نقطة دخول واحدة لاستيفاء كل المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالشحنات المستوردة، والمصدرة، والعابرة. فإذا كانت إلكترونية، يجب تقديم عناصر البيانات الفردية مرة واحدة فقط.

1- الهدف من النافذة الواحدة للتجارة

تهدف هذه الخدمة الى تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالتجارة بين الأطراف التجارية والوكالات الحكومية، وفيما بين الوكالات الحكومية نفسها، للحصول على التصاريح والرخص، والشهادات، والموافقة الضرورية. تفعل النافذة ذلك بتمكين الأطراف التجارية، أو وكلائها، من تقديم المستندات والبيانات التجارية على نسق الكتروني، أو ورقي عن طريق نقطة قيْد واحدة[19].

2- أهمية النافذة الواحدة لتيسير التجارة

يمكن للنافذة الواحدة أن تكون أداة هامة لتيسير التجارة. فإذا نُفّذت بفاعلية يمكنها أن تبسط الإجراءات الرسمية الخاصة بتقديم المستندات وجمع البيانات، وتوفر الوقت والمال. فيما يلي الفوائد الرئيسية التي يمكن أن يحققها أصحاب المصلحة من مشروع النافذة الواحدة :

أ- على الصعيد الحكومي

[19] الان موري : مرجع سابق، ص4.

تؤدي النافذة الواحدة الى ازدياد الإيرادات الحكومية، وتعزيز الامتثال للقوانين، تحسين فاعلية تخصيص الموارد، والحصول على إحصاءات تجارية أفضل.

ب- على صعيد الأطراف التجارية

تساعد النافذة الواحدة على تحقيق تخليص جمركي أسرع، عملية شفافة ويمكن أن توقع نتائجها، وتؤدي الى بيروقراطية أقل.

ت- على صعيد ادارة الجمارك

تساهم النافذة الواحدة على تحسين انتاجية الموظفين عن طريق ترقية البنية التحتية، وازدياد الإيرادات الجمركية، وتحقيق بيئة عمل تتسم بتنظيم ورقابة أفضل، اضف الى انها تؤدي الى تعزيز المهنية؛

ث- على صعيد الاقتصاد ككل

تحسن النافذة الواحدة من درجة الشفافية، والحوكمة وتقليل الممارسات الفاسدة بسبب قلة فرص التفاعل المادي .تشير تقديرات الجمارك الكورية إلى أن إدخال نظام النافذة الواحدة حقق فوائد بلغت قيمتها نحو 18 مليون دولار أمريكي في عام 2010، وهذا المبلغ جزء من الفوائد الاقتصادية الكلية في ذلك العام التي بلغت نحو 3.47 بليون دولار أمريكي بفضل جهود تيسير التجارة.[20].

3- تطور نظام النافذة الواحدة

في غضون العقود القليلة الماضية، تطور مفهوم وظائف النافذة الواحدة من نظام يعتمد على التشغيل الآلي إلى نظام يشمل الأهداف الوطنية والإقليمية المتعلقة بتيسير التجارة. تطور مفهوم نظام النافذة الواحدة منذ سنين مضت، بدءاً من تبسيط إجراءات التجارة في الخمسينات واستمراراً في تطوير الكثير من أشكال النظام الآلي للجمارك والنظم ذات الصلة.

4- تنفيذ النافذة الواحدة

يُنفذ هذا مشروع تدريجياً على مدار عدة سنوات. وإن التنفيذ الناجح يتطلب تعاوناً قوياً بين قطاع الأعمال والحكومات. ويمر تنفيذ النافذة الواحدة في عدد من الاجراءات المتدرجة وهي :

أ- التخطيط للسياسات

إن إنشاء نظام النافذة الواحدة يمثل أداة مواتية لتيسير التجارة عبر الحدود، سيواجه صانعي السياسات كثير من التحديات والعوائق عند تحويل النافذة الواحدة إلى واقع.

[20] Trade Facilitation Implementation Guide UNECE : http://www.unece.org

هنالك كثير من التحديات التي تجابه التخطيط لتنفيذ النافذة الواحدة، وترتبط بقضايا التكنولوجيا وجوانب مرتبطة بالدعم السياسي، والالتزام طويل المدى من الإدارة العليا، والقابلية لتبادل البيانات والأعمال، والقوانين والنظم، والمسائل المالية. إن صانعي السياسات والمديرين بحاجة إلى إطار إستراتيجي وشامل يساعدهم على المعالجة المنتظمة لهذه التحديات والإدارة الفاعلة لمشروع النافذة الواحدة.

ب- الجوانب القانونية والمؤسسية

ترتبط القضايا القانونية أيضاً بتشغيل النافذة الواحدة. ويتضمن ذلك جوانب مثل إنشاء جهاز قانوني لتشغيل النافذة الواحدة، وتعريف الأساس القانوني للتعاون بين الوكالات عبر إبرام مذكرة تفاهم بين الوكالات المشاركة، وتحديد وسائل حل النزاع بين أطراف النافذة الواحدة.

إنَّ التعاون داخل الدولة بشأن البيانات التجارية بين الأطراف المُشاركة في النافذة الواحدة يتطلب إطاراً قانونياً يهيئ ويُحدد الأوضاع المناسبة للتقديم الإلكتروني للمستندات، والتوقيعات الالكترونية، وإثبات المستخدم، وتبادل البيانات وأرشفتها.تحدد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا القضايا القانونية التالية التي قد تبرز عند تنفيذ نظام النافذة الواحدة:

- قضايا السرية وحماية البيانات؛
- تشارك الوصول إلى البيانات ومشاركتها بين الوكالات،
- قضايا المسؤولية،
- جودة البيانات،
- المستندات والأرشفة الالكترونية،
- الإثبات والترخيص.

وطوّر قانون الأونسترال نصوصاً تشريعية مساندة مهمة تتألف من قانون الأونسترال النموذجي للتجارة الالكترونية (1996)، و القانون النموذجي للتوقيعات الالكترونية (2001)، ومعاهدة الأمم المتحدة بشأن استعمال الاتصالات الالكترونية في العقود الدولية (2005)، والنص الإرشادي بشأن استعمال أساليب التحقق من صحة الوثائق والتواقيع على الصعيد الدولي. وتُقدم شبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في آسيا والمحيط الهادئ أيضاً الدليل القانوني للنافذة الواحدة الالكترونية والتجارة اللاورقية.

ت- تحليل عمليات الأعمال

يتطلب إنشاء النافذة الواحدة للتجارة تصميم خدمات جديدة وتغييرات تُدخل على عمليات أعمال الوكالات وأصحاب المصلحة الآخرين. إنَّ تحليل عملية الأعمال (BPA) تعتبر خطوة مفيدة وأداة لتصميم النافذة الواحدة. فهو يسمح لجميع الأطراف المشاركة في جهود الإصلاح أن تكتسب فكرة أفضل عن الجوانب المستندية والإجرائية والتشغيلية لمعاملات التجارة الدولية.

ويقنن التحليل لكيفية تنفيذ عمليات الأعمال، وكيفية ارتباط عمليات الأعمال ببعضها البعض، ويُحدد المسؤول عن اهمالها، ويُعرّف المستندات والقواعد واللوائح المعنية، وكيفية تدفق هذه المعلومات.

ث- تبسيط المستندات، ومواءمة البيانات، وتبادل البيانات عبر الحدود

تشتمل العملية المتكاملة للنافذة الواحدة على تبادل المعلومات، والتكامل والتبادل بين أصحاب المصلحة في سلسلة الدولية للإمداد. ومن أجل ضمان القابلية لتبادل المعلومات، يتعين على كل عنصر في النافذة الواحدة أن يطبق القواعد العامة التي تحكم أسماء عناصر البيانات، ومعانيها، وبياناتها المقدمة، وهيكل الرسائل الالكترونية.

ويجب أن تستخدممجموعة واحدة من قواعد الدلالة العامة أو نموذج البيانات. ويمكن إجراء مواءمة البيانات باعتبارها مشروعاً فرعياً عن مشروع النافذة الواحدة. ومن أجل إنجاز حلول القابلية لتبادل المعلومات، هنالك عدد من المعايير والأدوات التي ينبغي أن تُراعى.

ثالثا: الحد من حالات التأخير عند المعابر الحدودية:

تُعد فترات الانتظار الطويلة وطوابير الشاحنات من المظاهر الشائعة على الكثير من المعابر والمحطات الحدودية. إنَّ الزمن المستنفد على المعابر يُسبب حالات تأخير في سلاسل الإمداد وقد يؤدي إلى تلف السلع.

تعد من أسباب التأخير على المعابر الحدودية انحصار البنى التحتية المادية، والإجراءات المُعقدة والمُشتتة، والمسائل التنظيمية. ويقتضي للحد من حالات التأخير، قيامالدول بتبسيط إجراءات مؤسساتها وتنظيمها، لاسيما عبر مطالبة الوكالات الحدودية بالتعاون مع بعضها البعض.

1- اسباب التأخير

يخضع الاستيراد والتصدير وعبور السلع ووسائل نقلها للوائح تنظيمية وطنية ودولية. وكما هو الحال في معظم الدول، تعمل نقاط أو محطات العبور القريبة من الحدود الجغرافية للبلاد على التأكد من الالتزام بهذه اللوائح وإنفاذها لحظة وصول السلع إلى بلد العبور أو المقصد.

لذلك، يلتزم التجار وممثلوهم أو سائقوهم بتنفيذ إجراءات متعددة لدى المعابر الحدودية بغرض الإفراج عن البضائع أو تخليصها. وقد تكون الإجراءات الحدودية طويلة أو سريعة اعتماداً على طريقة تنظيم المعبر الحدودي، وعدد الإجراءات الواجبة اتخاذها.

لقد باتت حالات التأخير الشائعة وصور طوابير الشاحنات المنتظرة على المعابر رمزاً لعوائق التجارة، لا سيما في الدول النامية. لذلك تُستخدم أوقات الانتظار على المحطات الحدودية كمؤشر على أداء تيسير التجارة .

ولعل أوقات الانتظار تضر بحركة المرور العابر والتجارة عبر الحدود بشكل كبير، وتحد من قدرة التجار على التنبؤ بأوقات التسليم، وتُصعّب على المُنتج ومالك البضائع المشاركة في أي سلسلة لوجستية حساسة للزمن.

أضف إلى ذلك أنها تُطيل فترة السداد بالنسبة للبائع، ويتولد عنها تكاليف مباشرة تتمثل في ايجار وسائل النقل ورسوم التخزين. وكلما كانت عملية الإفراج عن السلع سريعة وقابلة للتنبؤ، كلما تمكن التاجر من التخطيط بشكل أفضل، والوصول إلى الحد الأمثل في إدارة سلسلة الإمداد وتعظيم الاستفادة منها.

2- طرق المعالجة للحد من التأخير

توجد عدة طرق لمعالجة التاخير في المعاملات المتعلقة بالاستيراد والتصدير ومنها :

أ- ضرورة تعاون الوكالات الحدودية

يوجد عند المعابر الحدودية العديد من الوكالات. ولا يتضمن ذلك سلطات الجمارك المتواجدة على المعابر فحسب، بل وأيضاً الوكالات المتعددة الأخرى الحاضرة في الموقع بهدف تنفيذ ضوابطها الرقابية. وعلى أقل تقدير، تتواجد على المعابر ثلاث فئات من الوكالات هي: الجمارك والهجرة والهيئات الرقابية الحكومية الأخرى مثل الأجهزة الصحية، والزراعية، والبيئية.

ولذلك، فإنَّ التنسيق بين هذه الوكالات يعتبر عنصراً أساسياً للحد من أوقات الانتظار عند المعابر الحدودية عن طريق دمج العمليات وتنسيق الاجراءات المتعلقة بالسلع. والطريقة المثالية هي توسيع نطاق التعاون بين الوكالات بحيث يشمل الإدارات الحدودية الأخرى مما يُمكّن من مواءمة ساعات العمل أو تقاسم البنى التحتية والمعدات.

ب- استخدام تقنيات حديثة

هنالك حلول أخرى تساعد في الحد من الوقت المستنفد في الإفراج عن السلع لدى المعابر الحدودية ولكنها تؤثر على تنظيم عملية فحص الشحنات. ويمكن عبر إدارة المخاطر واستخدام التكنولوجيا وتقليل من الوقت المستنفد في إجراءات التفتيش المادية بصورة كبيرة. بالاضافة الى استخدام وسائل معاصرة من شأنها الحد من الاطالة في وقت الإفراج عن السلع عند المعابر الحدودية ومنها :

- المعالجة التي تسبق وصول السلع،
- اعتماد برامج التجار المعتمدين التي تمنح الامتيازات للتجار الذين يحظون بثقة الجمارك على سبيل المثال التخليص الجمركي عند مقرات التجار.
- الاخذ بنظم الحد الأدنى للإدارات التعجيل بالإفراج عن الشحنات المعفاة من الرسوم أو ذات القيمة القليلة، وتتيح فرصة الإفراج الفوري عن الشحنات حال تقديم المستندات التجارية. ومن ثمَّ، تستطيع سلطات الجمارك الإفراج عن الشحنات فوراً والحد من فترات الانتظار عند الحدود.

ت- تعزيز نظام المرور العابر (ترانزيت)

في الدول غير الساحلية، يُشكل المرور العابر (الترانزيت) الجزء الأكبر من الحركة على المعابر الحدودية. وبوسع الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف أن تقدم نظام مرور عابر (ترانزيت) يعمل على تيسير إجراءات العبور الجمركية والجوانب المتعلقة بالنقل. وتُنظم اتفاقيات العبور والنقل الثنائية أيضاً العديد من جوانب عمليات عبور الحدود، ولهذا تُعتبر مهمة لتيسير العبور والتعجيل بمرور سلع ومركبات الترانزيت من الحدود.

ث- تسهيل عملية دفع الرسوم والضرائب

يجب سداد الرسوم والضرائب الجمركية والرسوم والتكاليف الأخرى المرتبطة بعملية التخليص الجمركي لكل معاملة استيراد وتصدير فردية. ما زالت غالبية المدفوعات تُسدد نقداً أو عبر الشيك المصرفي من الشخص الذي يقوم بالإقرار بالسلع للسلطات الجمارك.

وبحسب قيمة السلع والرسوم، فإن مبلغ الرسوم والضرائب التي تُدفع قد يكون كبيراً. وهذا يشكل عبئاً لوجستياً ثقيلاً على التاجر في سياق توفيره للنقد أو الضمان لتوفير النقد للنقل. ومن ناحية أخرى، فإن المدفوعات النقدية تهيئ بيئة مواتية للفساد، إذ تتطلب معاملات مباشرة بين التاجر والسمسار وسلطات الجمارك لتسليم النقد.

لذلك يمكن اعتماد طريقة السداد الالكتروني للرسوم والضرائب باستعمال بطاقات الدفع الالكتورنية والتحويل الالكتروني للأموال أو الدفع عبر الانترنت لتسوية الرسوم والضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المعلنة للاستيراد أو التصدير.

كما يمكن اعتماد الدفع المؤجل للرسوم والضرائب إلى سداد الرسوم والضرائب للسلع المعلنة لفترة معينة (مثلاً 14 يوماً) بعد الإفراج عن السلع، في مبلغ واحد يُودع عبر التحويل المصرفي أو وسيلة سداد أخرى سوى النقد في الحساب المصرفي التابع للجمارك أو بالسحب الذي تقوم به الجمارك من حساب التاجر الجمركي.

خاتمة

تعسى عملية تيسير التجارة الدولية الى زيادة حجم التجارة الدولية وتخفيض كلفتها ، ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا باجراء مجموعة كبيرة من الاصلاحات على مستوى ادارة الجمارك والوكالات الحدودية التي تدقق بالسلع المستوردة او المصدرة .

ان تيسير التجارة الدولية تهدف الى تقليص احراءات التدقيق وتسهل عملية التخليص الجمركي، مما يؤدي الى توفير الوقت ويخفض كلفة الاستيراد والتصدير.

سعت منظمة التجارة العالمية الى تيسير التجارة الدولية في اطار تكريس نظام التجارة الحرة بين الدول، خصوصا بعد عجز المنظمة عن تحقيق نجاحات باهرة في مجال تحرير التجارة الدولية، فانتقل اهتمامها الى تيسير التجارة الدولية وتيسير معاملاتها .

تعمل منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية على التوعية في مجال نشر ثقافة التيسير وامداد الدول بالتقنيات والآليات اللازمة ، خصوصا للدول النامية التي تستفيد بصورة اساسية من تيسير التجارة الدولية لانها تعاني من تعقيد شديد في اجراءات الاستيراد والتصدير .

وبالنظر الى الفوائد التي تعود على جميع دول العالم من جراء تيسير الاجراءات المتعلقة بالتجارة الدولية، فانه يقتضي على جميع الدول التقيد بمضمون اتفاقية تيسير التجارة الدولية ، واعتماد افضل التطبيقات العالمية المتعلقة بتيسير التجارة الدولية من اجل تحقيق المكاسب الاقتصادية المرجوة ولاسيما زيادة النمو وخلق فرض عمل جديدة .

قائمة المراجع والمصادر

1. اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، دليل اعمال الدول النامية، مركز التجارة الدولية ITC ، 2013.
2. آلان موري : مفهوم الشباك الواحد، ورشة عمل عن تيسير التجارة، USAID، الاسكندرية، 2006.
3. دليل تيسير التجارة، الجزء الثاني، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة، جنيف،2006.
4. قواعد تيسير التجارة كعامل لتمكين التجارة : الخيارات والمتطلبات، مذكرة من اعداد امانة الاونكتاد، جنيف ، 2014.
5. محمد عيسى عبد الله، موسى ابراهيم : العلاقات الاقتضادية الدولية ، دار المنهل اللبناني،بيروت 1998.
6. مصطفى سلامة : قواعد الجات ، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1998.
7. وثيقة نهج استراتيجية التجارة الدولية ، منشورات البنك الدولي ، 2010،

8. Evdokia Moise: The Costs and Challenges of Implementing Trade Facilitation Measures. OECD publishing. 2013.
9. Evdokia Moise: Trade Facilitation Indicators. The Impact on Trade Costs. OECD publishing. 2011.
10. Silvia Sorescu: The Potential Impact of the Trade Facilitation on Developing Countries Trade. OECD publishing. 2013.
11. Trade Facilitation Agreement: Easing the Flow of Goods across Borders. WTO. Geneva. 2015.

المواقع الالكترونية

1- موقع منظمة التجارة العالمية : http://www.wto.org

2- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD : http://www.oecd.org

3- مرشد تنفيذ تيسير التجارة : http://tfig.unece.org

4- مركز التجارة الدولية : http://www.intracen.org

5- منظمة الجمارك العالمية : http://www.wcoomd.org

6- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : http://unctad.org

7- موقع آلية تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة الدولية : http://www.tfafacility.org